**دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين:**

**فحص لأهم المقتربات النظرية**

**ملخص:**

يتمحور تحليلنا في هذه البحث حول مكانة حفظ السلم والأمن الدوليين ومقوماتهما ضمن نظريات العلاقات الدولية ومحاولة استقراء مكانة الأمم المتحدة كمنظمة في العلاقات الدولية ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال هذه النظريات. وعلى هذا الأساس، سيسلط المقال الضوء عل مفهوم السلم والأمن في إطار الأمم المتحدة، ليتطرق إلى دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين وفقا لما جاء في ميثاقها خاصة الفصل السادس والسابع منه.

ثم يدرس أهم المقتربات النظرية في العلاقات الدولية، التي قدمت إطارا تفسيريا لمكانة و دور الأمم المتحدة. وتنقسم إلى اتجاهين: اتجاه ينفي أي دور لهيئة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية بصفة عامة وحفظ السلم والأمن الدوليين بصفة خاصة، وينيطه بالدول، واتجاه ثانِ يؤكد دورها إلى جانب الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين.

**مقدمــــــــــــــــــــــــــــة:**

يعتبر التنظيم الدولي من الظواهر المعاصرة التي سعت كل من الدول والشعوب لإرساء دعائمها والاستفادة من مزاياها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، و تمثل هيئة الأمم المتحدة أهم و أبرز إنجاز في هذا الصدد، إذ شكل حفظ السلم الدولي أحد الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة.

ولقد أثار البناء المؤسسي لهيأة الأمم المتحدة، منذ إنشائها، العديد من التساؤلات في الأوساط الأكاديمية حول مجال عمل المنظمة وطبيعة الوظائف التي تقوم بها وقدرتها على خلق وسائل تمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها. فاهتم الباحثون بدراسة ديناميات عمل هذه المنظمة ودورها كمؤسسة دولية تعمل على تحقيق وظائفها، وتحليل مدى تحقيقها لأهدافها في ظل النظام الدولي السائد. وفي دراستهم لدور ومكانة منظمة الأمم المتحدة كفاعل في العلاقات الدولية اختلف باحثو ومنظرو العلاقات الدولية حول تحديد ما إذا كانت تلعب فعليا دورا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

في هذا البحث سنتناول بالدراسة والتحليل دور ومكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ومدى حفاظها على السلم والأمن الدوليين، ومعرفة ما إذا كانت الأمم المتحدة فاعل مهم في تحقيق ذلك أم أن هناك فواعل أخرى أكثر أهمية من خلال أهم المقتربات النظرية . وسيتم ذلك من خلال طرح **الإشكالية** التالية**:** إلى أي مدى استطاعت هذه المقتربات النظرية وضع إطار تحليلي لتفسير حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية ؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها:

* ما هو مفهوم السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة؟
* ما هو دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين وما هي المؤسسات المنوطة بذلك ؟
* كيف فسرت مختلف المقتربات النظرية مكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين ؟

**فروض الدراسة**: تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

* تلعب هيأة الأمم المتحدة دوراً مهماً في تحقيق السلم والأمن الدوليين.
* هناك فواعل أخرى إلى جانب الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.
* يبقى دور الأمم متحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ضعيفاً مقارنة بدور الفواعل الأخرى وعلى رأسها الدول.

**محاور الدراسة:**

أولا: مدلول السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة
2. مجلس الأمن
3. محكمة العدل الدولية
4. المنظمات الإقليمية

ثالثا: هيأة الأمم المتحدة ومتغير السلم والأمن الدوليين: فحص لأهم المقتربات النظرية

1. مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية
2. الواقعية/ مركزية الدولة كفاعل أساسي يلغي أهمية الفواعل الأخرى
3. الليبرالية/ تعدد الفواعل إلى جانب الدولة
4. دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفق نظريات العلاقات الدولية
5. الواقعية والطرح الدولاتي للأمن

الطرح الليبرالي ودور الأمم المتحدة كفاعل إلى جانب الدول في تحقيق السلم والأمن الدوليين

**أولاً: مدلول السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة:**

جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من الإشارة الصريحة إلى مفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين بالرغم من أن هذا المبدأ هو من المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فواضعو هذا الأخير لم يضعوا مفهوما محددا لهذا المبدأ، وما نجده هو الحالة النقيضة للسلم والأمن الدوليين المتمثلة في تهديد السلم والإخلال به، إضافة إلى العدوان. كما أن الميثاق لم يعرفها أو يحدد الحالات التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم أو خرقا له وترك ذلك لتقدير مجلس الأمن وحده في تحديد كل ما يعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

يغطي مفهوم الإخلال بالسلم كل الحالات التي تنسب فيها أعمال الحرب وتستعمل فيها القوة، وهو يشمل حتى العدوان حيث يصعب في أغلب الحالات التمييز بينهما، لأنه من النادر أن يوجد إخلال بالسلم لا يكون مترتبا عن عمل عدواني وهناك من ذهب إلى القول أن الإخلال بالسلم يتضمن العدوان بالاستناد إلى منطوق المادة الأولى من الميثاق. ( مسيكة، 2010، ص10)

أما تهديد السلم، فينتج عن عدة أسباب كأن تقوم دولة بتهديد دولة أخرى بالدخول في حرب، أو القيام بعمل من أعمال التدخل، أو التهديد باستخدام إحدى صور العنف، كما يتحقق تهديد السلم في حالة وقوع صدام داخل إقليم إحدى الدول ويكون عل قدر كبير من العنف والجسامة، بحيث يؤدي إلى تعريض تجارة ومصالح الدول الأخرى للخطر.

في حين يشكل العدوان حسب الفصل السابع أحد أخطر الحالات المهددة للسلم والأمن الدوليين والتي تستدعي اتخاذ التدابير القمعية لمواجهتها، فالعدوان هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأية طريقة لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ( حمر العين، 2005، ص ص31-33)

لقد أصبح مفهوم الأمن و [السلم](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D9%86%D8%AD%D9%88+%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-17&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) [الدوليين](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D9%86%D8%AD%D9%88+%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-17&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) أكثر اتساعا ولذلك توسع مجلس الأمن في بيان العوامل التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فلم يعد يقصرها على المنازعات بين الدول وأعمال القتال الواسعة النطاق داخل حدودها وإنما اتسع مداها لتشمل الحالات التي يقع فيها قمع الأقليات والأعمال التي توصف بأنها إرهابية والمآسي الإنسانية والتنكر للمبادئ الديمقراطية كما اهتم مجلس الأمن بمجالات أخرى لمكافحة مرض فقدان المناعة المكتسبة ومكافحة زراعة وإنتاج والاتجار بالمخدرات. (مسيكة، 2010، ص119)

**ثانياً: منظمة الأمم المتحدة كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين:**

حددت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أهدافها ومقاصدها ولعل أهمها حفظ السلم والأمن الدوليين. ويأتي هذا الهدف على رأس جدول أعمال المنظمة ويتمحور حول نشاطها كله. ولم يكن ذلك غريبا بالنظر إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بنشأة الأمم المتحدة، حيث تركزت جهود الجميع على قضية السلام والأمن وكيف يمكن الحيلولة دون اندلاع حروب مدمرة.

والفقرة الأولى من المادة الأولى للميثاق والتي تحدثت عن هذا الهدف أوضحت أن قيام الأمم المتحدة بمهامها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين يقتضي منها "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". ومعنى ذلك أنه يتعين على المنظمة ألا تنتظر اندلاع المنازعات أو تحولها إلى صراعات مسلحة لكي تتدخل بل يتعين عليها أن تقوم باتخاذ إجراءات وقائية لإزالة الأسباب التي تؤدي إلى التوتر أو الاحتكاك الدولي. فإذا ما اندلعت المنازعات تعين على الأمم المتحدة أن تحاول إيجاد الحلول لها بالطرق والوسائل السلمية. كما نصت الفقرة نفسها على صلاحية الأمم المتحدة في "قمع العدوان وغيرها من وجوه الاحتلال بالقوة".

أي أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتدخل لاتخاذ كافة التدابير الفعالة لقمع العدوان أيا كانت هذه التدابير: سياسية أم اقتصادية أم عسكرية.

وعليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق تشير بوضوح إلى ثلاثة أنواع من التدابير التي يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها لحفظ السلم والأمن الدوليين وهي: تدابير وقائية لإزالة أسباب التوتر والحيلولة دون اندلاع المنازعات أصلا، وتدابير لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وفقا لمبادئ العدل والقانون، وتدابير قمعية لمواجهة حالات العدوان أو تهديد السلم أو الإخلال به. (نافعة، 1995، ص ص77-78)   
ولقد جندت هيأة الأمم المتحدة لذلك مجموعة هامة من الأجهزة في المنظمة التي أوكلتها هذه المهمة حيث أعطى الميثاق لمجلس الأمن سلطات واسعة ومجموعة وسائل تكسبه الكثير من الفاعلية لمواجهة كل ما يهدد السلم والأمن الدوليين على اعتباره أداة تكييف يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تحديد الإجراءات العقابية اللازمة ضد الدولة المخلة بالأمن الدولي.   
إضافة إلى الدور الذي منحه الميثاق للجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدولي حيث اعترف لها باختصاص مناقشة كل ما يدخل في نطاقهما واتخاذ التوصيات بهذا الخصوص.  
بالإضافة إلى هذه الأجهزة تلعب محكمة العدل الدولية دورا أساسيا في حل النزاعات الدولية قضائيا وبالتالي منع نشوب نزاعات مسلحة. وكذا استخدام المنظمات الإقليمية التي تشكل جزءا من نظام الأمم المتحدة، هذه المنظمات التي تلعب هي الأخرى دورا أساسيا في حل النزاعات الإقليمية التي تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية، وأيضا عبر تطبيق التدابير القمعية.

1. **الجمعية العامة للأمم المتحدة:**

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في عدد من مواده (11-12-13-14) التي تتركز في الفصل الرابع منه، مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين. (سعد الله، 2005، ص92) وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن( المادة11 الفصل الثاني) ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الدولية تسوية سلمية( المادة 143).

وحسب المادة 143 فإن صلاحية الجمعية العامة تتمثل في إصدار توصيات، وتكون التوصية باتخاذ التدابير السلمية التي تراها الجمعية العامة ملائمة كالتحقيق وإجراء المفاوضات أو المساعي الحميدة، غير أن هذه التوصيات ليس لها أي صفة إلزامية. (مهنا، ص44)

1. **مجلس الأمن:**

لقد أسند ميثاق منظمة الأمم المتحدة المهمة الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه إلى مجلس الأمن مع منحه جميع السلطات والصلاحيات حيث نظم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن، فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان. (العفيف، <http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942>)

والنظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم الدولي تكون بناء على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24)، أو بناء على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة35)، أو بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة (المادة99). (مهنا، ص44)

كما ينظر مجلس الأمن في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها، حيث نصت المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة : "إذا أخفقت الدول التي بينها نزاع من النزاعات المشار إليها في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن". (العفيف، <http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942>)

ويقوم مجلس الأمن بالنظر في النزاعات أو الخلافات القائمة بين الدول ويصدر بشأنها قرارات يدعو فيها الدول الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطرق التي يرونها مناسبة له، أو يقوم هو بتحديد الطريقة الواجب إتباعها.

غير أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة الإلزامية. ( مهنا، ص ص44-45)

ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في نطاق الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. فبموجب الفصل السابع من الميثاق، جاء في المادة 39 التي تضمنت "ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير"

و لقد تضمن  هذا الفصل من الميثاق النصوص المتضمنة للتدابير التي يستطيع مجلس الأمن اتخاذها لمواجهة خطر تهديد السلم و الأمن الدوليين.  أو لقمع العدوان ، و اشترط في اتخاذ هاته التدابير أن   يقرر مجلس الأمن تحقق تهديد السلم و الأمن الدوليين، أو الإخلال به أو  وقوع العدوان. (حمر العين، 2005، ص35)

وهذه القرارات تتخذ بصورتين: الأولى هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية. والثانية هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية. (سعد الله، 2005، 101)

1. **محكمة العدل الدولية**:

تعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة، وأتى اعتبار النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا لا يتجزأ من الميثاق تأكيدا على أهميتها بالنسبة إليه، و هذا ما نتج عنه اعتبار كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالضرورة أعضاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، بل وذهب الميثاق إلى أكثر من ذلك حيث سمح للدول غير الأعضاء في المنظمة بالانضمام إلى هذا النظام، وذلك وفق الشروط التي تحددها الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن .  
وبهذه التشكيلة أنيط بالمحكمة نوعان من الاختصاصات:  
الأول: قضائي حيث تعمل على الفصل في المنازعات الدولية ذات الطبيعة القانونية ، هذا الاختصاص يبقى اختياريا وبالتالي لا تملك حق الفصل في نزاع دولي إلا في حالة مرافقة أطرافه، بإحالته عليها، وإخطارها رسميا بما هو مطلوب منها أن تفضل فيه، وفي حالة النص في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف على اختصاص المحكمة بالفصل في المنازعات التي تثور حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات، أما الاختصاص الثاني فهو إفتائي: فلمحكمة العدل الدولية صلاحية إبداء الرأي القانوني في أي مسألة قانونية في حالة ما إذا طلب منها ذلك، ويبقى حق طلب الرأي الاستشاري محصورا في كل الجمعية العامة ومجلس الأمن، أما فيما يخص القيمة القانونية لهذه القرارات فهي تبقى غير ملزمة.  
وبالرغم من الاختصاص الاختياري للمحكمة وعدم إلزامية قراراها الاستشارية إلا أنها وعلى ما يبدو، لها دور هام في مجال الرقابة القضائية بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين. فقيامها بالفصل في المنازعات الدولية يحد بشكل كبير من إمكانية اندلاع النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدولي، ونفس الأمر ينطبق على حالة الآراء الاستشارية خاصة فيما يتعلق بطلب تفسير بعض بنود الاتفاقية الدولية، حيث أن الاختلاف في التفسير يؤدي في أغلب الأحيان إلى إشعال نار الحروب. (نافعة، 1995، ص ص108-109)

1. **المنظمات الإقليمية:**

سعى ميثاق الأمم المتحدة إلى توظيف الوكالات والمنظمات الدولية الإقليمية بالطريقة التي تساعد على حفظ السلم والأمن الدوليين سواء العالمي أو الإقليمي، وذلك من خلال النص على مجموعة من المقتضيات التي تنظم عمل هذه التنظيمات وتشجع على إنشائها، فقد جاء في المادة 52 الفقرة 1: "ليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير تسوية للمنازعات الإقليمية بواسطة هذه المنظمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.(سعد الله، 2005، ص116)

كما قررت هذه المادة، أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق هذه المنظمات. ويتم رفع النزاع لهذه المنظمات إما من قبل الأطراف المتنازعة، أو من قبل أي دولة عضو في المنظمة، أو من قبل أمينها العام، أو من قبل مجلس الأمن.(أبو هيف، ، ص734)

وتقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية. أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق أو الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة. (سعد الله، 2005، ص117)

**ثالثاً: هيأة الأمم المتحدة ومتغير السلم والأمن الدوليين: فحص لأهم المقتربات النظرية**

سنركز على أهم المقتربات النظرية التي حاولت توضيح علاقة المنظمات الدولية عموما والأمم المتحدة خصوصا بمتغير السلم والأمن الدوليين، من خلال الطروحات المقدمة لتفسير ذلك. والتي انقسمت إلى اتجاهين: الاتجاه الواحدي لدى الواقعيين، الذي يعتبر المجتمع الدولي نظاما تتفاعل فيه الدول وفق "كرات البلياردو"، والاتجاه التعددي لدى الليبراليين، الذي يعدد فواعل كثيرين بجانب الدولة ويرى أن العالم أشبه بشبكة العنكبوت "cob web".

1. **مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية:**

يثار التساؤل دائما حول ما إذا كانت الأمم المتحدة تعد فاعلا دوليا مستقلا له إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء وتقتضي دقة الإجابة عن هذا السؤال أن نميز بين الجوانب القانونية والجوانب السياسية أو العملية لهذه القضية المعقدة.

فمن الناحية القانونية لا جدال في أن الأمم المتحدة تعد شخصا من أشخاص القانون الدولي العام يتمتع باختصاصات ووظائف وصلاحيات محددة نص عليها الميثاق المنشئ لها ويستدل على ذلك من نصوص كثيرة أهمها على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في نص المادة 104 من أن الأمم المتحدة تتمتع في كل بلاد عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعبائها ووظائفها وتحقيق مقاصدها. ( نافعة، 1995، ص ص86-88)

يبدو الجانب القانوني واضحا ومحسوما إلى حد كبير، غير أن البعد السياسي أكثر تعقيدا وأقل وضوحا، لذلك اختلف الباحثون حول ما إذا كانت الأمم المتحدة فاعلا مستقلا أم تابعا للدول.

1. **الواقعية/ مركزية الدولة كفاعل أساسي يلغي أهمية الفواعل الأخرى**:

النقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية.(عودة، 2005، ص23) وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلا حقيقيا في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول.(الزغبي، 2001، ص23) أي أن جميع المنظمات الدولية ومن بينها منظمة الأمم المتحدة تعتبر مرآة لتوزيع القوى بين الدول الأعضاء، لذا فالقوة التي تمارس التأثير الحقيقي في العلاقات الدولية موجودة داخل هياكل المنظمة الدولية وليس في المنظمة نفسها.(طرشي، 2010، ص46)

انطلاقا من مركزية القوة في السياسة الدولية يربط الواقعيون بين هذا المفهوم ووحدوية الدولة، فالحديث دائما ما يكون عن قوة الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية ومحور التفاعل في العلاقات الدولية لذلك يتجنب الواقعيون الإشارة إلى الحالات التي ترتبط فيها القوة بفواعل أخرى غير الدول كالمنظمات أو الشركات والمؤسسات سواء كانت دولية أو داخلية، ومرد هذا التجاهل الواقعي لا ينبع بالدرجة الأولى من إنكار وجود فواعل أخرى، إنما يرجع إلى التزام هذه الفواعل بهوية الدولة، أي أن هذه الفواعل تعرف أساسا ضمن إطار دول قومية مستقلة تشكل وحدات للنظام الدولي. (معمري، 2008، ص85)

وعليه فإن الواقعيين يرفضون إدراج فاعلين دوليين من غير الدول، لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية بنيت عليها الواقعية وهي أن النظام الدولي يتكون أساسا من الدول، وأن هذه الأخيرة هي التي تنشئ المنظمات الدولية، وهي التي تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية وهي التي توفر الحماية لمواطنيها ومؤسساتها داخل وخارج الوطن، وهي المسؤولة دوليا عن أية أخطاء ترتكبها كالتورط في الحروب أو عدم الإيفاء بالتزاماتها، وهي المخول الوحيد لإبرام تحالفات سياسية وعسكرية أو إنشاء تكتلات اقتصادية.(طرشي، 2010، ص45)

لم تختلف الرؤية الأنطولوجية للواقعية الجديدة على مستوى طبيعة الفواعل وحركيتها في النظام الدولي كثيرا عن الواقعية التقليدية، حيث أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول، وهناك تشكل لفواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطارا نظريا يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعل بغض النظر عن مدى تأثيرها وفعاليتها في توجيه التفاعلات الدولية. ورغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا، أو كما يقول "والتز" على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون" . وتفاعل هذه الفواعل(دول، منظمات، شركات...) يشكل لنا فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة له وهو بنية النظام الدولي.(حكيمي، 2008، ص88)

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء، (Donnelly, 2002, p186) لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه.( دمدوم، 2000، ص ص33-34)

واعتبر الواقعيون الجدد أن المنظمات الدولية ما هي إلا طريقة فعالة للتفكير حول ربط قوة الدولة بإنشاء وتشكيل هذه المنظمات التي تمثل رغبة الطرف المهيمن فيها ما يجعلها إطارا للاستمرار في الحفاظ على مصلحة الدولة أو الدول المهيمنة عليها، ما يبرزها كنتاج تكويني لمصالح الدول وتنظيم يعمل في ظل النظام الدولي نفسه، ولا يبقى لها أي دور ملموس في منع الحروب أو إرساء الأمن الدولي.(طرشي، 2010، ص49)

1. **الليبرالية/ تعدد الفواعل إلى جانب الدولة:**

إذا كانت الدولة هي الفاعل الهام والوحيد، والدول العظمى هي وحدها التي تحظى بالاهتمام عند الواقعيين، فإن هذا المفهوم يتغير عند الليبراليين، فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية، والأهم من عدد الدول هو ظهور فاعلين من غير الدول، فهناك مثلا المنظمات الدولية، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، التي تخطت الحدود الدولية وأحيانا تتحكم في مصادر اقتصادية أكثر من بعض الدول.

فالسؤال الذي يطرح نفسه ليس أيها أكثر أهمية، الدولة أم المجموعات التي لا تحمل صفة الدولة. فعادة تكون الدول أكثر أهمية، لأنها هي الأداة الفاعلة في مجال السياسة الدولية، لكنها لا تستأثر بالمجال لنفسها فقط.(ناي، 1997، ص ص22-23)

فالدول حسب الليبرالية، هي فواعل أساسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية أو مسؤولة، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.

وفي هذا المحيط التنافسي، الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية أن المنفعة تكمن في السلوك التعاوني، والدول بذلك تصبح أقل انشغالا بالمزايا والأفضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية. (حكيمي، 2008، ص34)

وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها.(زيدان، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771>)

ولقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.(Spanier, p565)

1. **دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفق نظريات العلاقات الدولية:**
2. **الواقعية والطرح الدولاتي للأمن:**

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية، (حتي، 1985، ص39) وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة.(بدوي، ،ص5) كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاّ من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداِء أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة.(داورتي، بالستغراف، 1985، ص90)

ولأن الدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية (السياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة).(Hoffmann, p56) فإنها تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.(عودة،2005، ص28)

وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي. فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية والقانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية.(أبو القسم، 1997، ص55)

و تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب. (Spanier, p558) كما أن المؤسسات الدولية غير قادرة على إيجاد حلول للفوضى الدولية، رغم أن الدولة لها أبعاد دولية في تفاعلاتها، فالمؤسسات ليست لها القدرة على مراقبة القوة أو الحد منها داخل الدول القطرية.(بوروبي، 2009، ص130)

وبما أن احتمالات تحقيق السلام الدائم تكون ضئيلة جدا فإن الدول لا تملك سوى العمل على تحقيق توازن للقوى مع دول أخرى لمنع حدوث وضع السيطرة المطلقة.

وأكد الواقعيون الجدد – متفقين في ذلك مع الواقعيين الكلاسيكيين- على أن المؤسسات هي في الأساس انعكاس لتوزيع القوة في العالم مبنية على حسابات المصلحة الذاتية للقوى الكبرى ، وليس لها أي تأثير مستقل على سلوك الدولة، ومن ثم فهي ليست عاملا مهما في تحديد السلام، وتأثيرها في أحسن الحالات يبقى على الهامش. والواقعيون الجدد يدركون بأن الدول تتفاعل أحيانا من خلال المؤسسات، ويعتقدون أيضا أن هذه القواعد تعكس حسابات المصلحة الذاتية للدولة، والتي لا يمكن عزلها عن التوزيع العالمي للقوة، حيث تلجأ الدول الأكثر قوة في النظام إلى خلق وصياغة المؤسسات بالطريقة التي تمكنها من الحفاظ على حصتها من القوة العالمية أو حتى مضاعفتها، ومن هذه الزاوية، فإن المؤسسات ليست إلا "حقلا للتفاعل خارج علاقات القوة"، وبالنسبة للواقعيين الجدد، شروط الحرب والسلام هي أساسا وظيفة توازن القوى، والمؤسسات تعكس بشكل واسع توزيع القوة في النظام، وباختصار، توازن القوة هو المتغير المستقل الذي يفسر الحرب، أما المؤسسات فهي متغير متداخل في المسار لا غير.(حكيمي، 2008، ص40)

وفيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه. (داورتي، بالستغراف، 1985، ص134)

ولقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللااستقرار وخلق أخطار جديدة.(Linklater, 1997, p241)

1. **الطرح الليبرالي ودور الأمم المتحدة كفاعل إلى جانب الدول في تحقيق السلم والأمن الدوليين:**

يعتقد الليبراليون أنه من غير الممكن فهم السياسة العالمية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة إذا أهملنا دور المؤسسات الدولية، وكما كتب روبرت كيوهان :"تحليل السياسات العالمية في التسعينيات هو مناقشة المؤسسات الدولية، أي القواعد التي تحكم عناصر السياسات العالمية والمنظمات التي تساعد في تحسين هذه القواعد، هل سيتوسع الناتو ؟ في ظل أي شروط ستخضع الصين لقواعد منظمة التجارة العالمية ؟ وهل بإمكان ممارسات حفظ السلام الأممية أن تكون فعالة ؟...هذه الأسئلة تساعد في توضيح الأهمية المتزايدة للمؤسسات الدولية في الحفاظ على النظام العالمي." (حكيمي، 2008، ص39)

وتؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى في تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.(معمري، 2008، ص98)

ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية.(مورافيسك، geocities.com/adelzeggagh/morav) فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضى من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.(مدارس، )

فحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية، حتى لو كانت بدائية، فإنها توفر قدرا من النظام من خلال تسهيل وتشجيع الاتصال، وكذلك توفر قدرا من التبادل والمساومة إذا وضعنا هذا الموقف الخاص بالاتصال الدائم في الاعتبار، سنجد أن السياسة الدولية ليست دائما "إما قاتل أو مقتول" كما يدعي الواقعيون. فقادة الدول في العالم لا يوجهون طاقاتهم واهتمامهم للقضايا الأمنية وبقاء دولهم بصورة دائمة فقط، فهناك مجالات اقتصادية واجتماعية كبيرة يمكن أن يحدث بشأنها تعاون أو صراع.(ناي، 1997، ص41)

وشدد كل من Robert Keohane وLisa Martin على أن المؤسسات "بإمكانها تسهيل التعاون من خلال مساعدتها في تهدئة النزاعات"، وبعبارة أخرى، فهي تسهل من "مسألة الربط" التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون. حيث يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، ومن ثم بإمكانها أن تسبب السلام، من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية. (حكيمي، 2008، ص36)

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.(ناي، 1997، ص66)

وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل.(مورافيسك، geocities.com/adelzeggagh/morav) كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.(حشاني، 2008، ص ص84-85)

**خاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:**

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين المحور الرئيسي لعمل منظمة الأمم المتحدة، فهو أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاقها الذي يتضمن آلياتٍ متعددةٍ تُفسح المجال لإمكانية تحقيق هذا الهدف، لأجل ذلك كان لزاما عليها أن تتخذ كل الإجراءات لردع ومنع كل الأسباب التي من شأنها أن تهدد [السلم](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-19&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) [والأمن](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-19&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) [الدوليين](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-19&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search). بل وإزالتها [في](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-19&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) حالة تواجدها.

غير أن الحرب الباردة شكلت تحديا قويا للأمم [المتحدة](http://www.maktoobblog.com/search?s=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%AD%D9%81%D8%B8+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86&button=&gsearch=2&utm_source=related-search-blog-2012-10-19&utm_medium=body-click&utm_campaign=related-search) جراء تعرضها لمجموعة من الضغوط مما أثر تأثيرا كبيرا على ممارسة الأمم المتحدة في هذا المجال، فقد بقيت تقف موقف المتفرج إزاء مجموعة من النزاعات الدولية، نتيجة لظروف الحرب الباردة وسيطرة الدول الكبرى، إذ أصبحت هذه الأزمات خارج نطاق الأمم المتحدة التي لم تستطع إدارتها أو التأثير على مسارها.

وبالرغم من التحولات التي طرأت في التسعينيات والتي تمكنت فيها هيأة الأمم المتحدة من لعب دور مهم في إنهاء بعض النزاعات. حيث استطاع مجلس الأمن الدولي إصدار العديد من القرارات مستندا إلى الفصل السابع من الميثاق بقواعده الملزمة ، وتمكنه من حسم عدة نزاعات.

إلا أن البعض اعتبروه مجرد أداة لإضفاء الشرعية على أهداف وسلوكات الدول الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية). مستشهدين في ذلك بالازدواجية في تعامل مجلس الأمن مع الأزمات الدولية، مما أدى إلى التشكيك في مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي ودور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهذا ما أكد الرؤية الواقعية المشككة في مصداقية هذه المنظمة بوضعها الحالي وهياكلها وآلياتها ودور كل المنظمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، في حين اعتبر الليبراليون أنه يمكن لهيأة الأمم المتحدة أن تلعب دورا جوهريا في ذلك إذا ما تم إصلاحها من خلال دمقرطة أجهزتها و خاصة مجلس الأمن. إضافة إلى تنوع وتطور أساليب عمل الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية تماشياً مع بروز مجموعةٍ من المتغيرات التي فرضت انعكاساتها على واقع عملها، فمثل هذه المتغيرات قد فرضت على الأمم المتحدة أن تطور آليات عملها، وهو ما أسفر عن سعيها لتتبنى مفاهيم متعددة ترتبط بإرساء السلم والأمن الدوليين ودمجها في إطار عملها.

**قائمة المراجــــــــــــــــع:**

1- مسيكة محمد الطاهر، **قرارات مجل الأمن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق**، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010 ص 10.

2- حمر العين لمقدم، **التحديات الجديدة لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين: على ضوء الحرب العدوانية على العراق**. مذكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، غير منشورة،جامعة سعد دحلب البليدة، 2005. ص ص 31-33.

3- مسيكة محمد الطاهر، ص 119.

4- نافعة حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995. ص ص77-78.

5- سعد الله عمر، **حل النزاعات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005. ص ص92-93.

6- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)**. القاهرة: مكتبة غريب.ص 44.

7- العفيف زيد حسين، "حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة":

[**http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942**](http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942)

8- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق.ص44.

9- العفيف زيد حسين، مرجع سابق.

10- حمر العين لمقدم ، مرجع سابق. ص 35.

11- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 101.

12- نافعة حسن، مرجع سابق. ص ص108-109.

13- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 116.

14- أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي العام**. الإسكندرية: منشأة المعارف. ص 734.

15- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 117.

16- نافعة حسن، مرجع سابق. ص ص86-88

17- عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات و إشكاليات**، ط1. مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005. ص 23.

18- الزغبي موسى، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي.** دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001. ص 23.

19- طرشي ياسين**، إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة حالتي كوسوفو والسودان**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010. ص46.

20- معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008. ص 85.

21- طرشي ياسين، مرجع سابق. ص 45.

22- حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**. مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008. ص 88.

23- Donnelly jack, ״beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities for constructive engagement ״. In Stephanie Lawson, **the new agenda for International relations**, first edition. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186.

24- دمدوم رضا، **تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000. ص ص33-34.

25- طرشي ياسين، مرجع سابق. ص 49.

26- ناي جوزيف س، **المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997. ص ص22-23.

27- حكيمي توفيق، مرجع سابق. ص 34.

زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟":

[**http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771**](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771)

29- Spanier john, **games nations play**, seventh edition. Library of congress. P565.

29- حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.. ص 39.

30- بدوي طه، مرجع سابق. ص5

31- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.ص90.

32- Hoffmann Stanley, op.cit., p.56.

33- عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات و إشكاليات**، ط1. مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.ص 28.

34- أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، **قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)**، ط2. منشورات الجامعة المفتوحة،1997. ص55.

35- Spanier John, op. Cit. P 558.

36- بوروبي عبد اللطيف، **تحول النظريات والافكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه في العلوم شعبة علوم سياسية فرع علاقات دولية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009.. ص 130.

37- حكيمي توفيق، مرجع سابق. ص 40.

38- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 134.

39- Linklater Andrew," neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, “**International relations theory today**”, second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.

40- حكيمي توفيق، نفس المرجع. ص 39.

41- معمري خالد، مرجع سابق. ص 98.

42- مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ:

**geocities.com/adelzeggagh/morav**

43- مدارس العلاقات الدولية. مرجع سابق.

44- ناي س جوزيف، مرجع سابق. ص 41.

45- حكيمي توفيق، مرجع سابق.ص 36.

46- ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص 66.

47- مورافسيك آندري، مرجع سابق.

48- حشاني فاطمة الزهراء، حشاني فاطمة الزهراء، **النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.. ص ص84-85.